

CD/PV.1093  
26 February 2008

# مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،  
يوم الثلاثاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد أحمد أوزومجو (تركيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٩٣ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثل الجمهورية العربية السورية وممثل إندونيسيا. وأعطي الكلمة الآن لسعادة ممثل سوريا الدائم.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحو لي، في مستهل كلمتي، بأن أهنتكم، بالنيابة عن المجموعة، لتسلمكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. والمجموعة على استعداد للتعاون معكم تعاوناً كاملاً.

ونعرب عن شكرنا لسفير تونس الموقر على ما أنجزه من عمل قيّم في فترة ترؤس تونس للمؤتمر، كما نعرب عن شكرنا لسفير سري لانكا الموقر وزملائه لما أبدوه من تفانٍ في العمل الذي أنجزته مجموعتنا.

ويشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

"١- تعرب مجموعة الـ ٢١ عن قلقها إزاء الخطر الذي يشكله على البشرية استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استعمالها أو التهديد باستعمالها. أما خطر انتشار الأسلحة النووية فيظل ماثلاً ما وجدت تلك الأسلحة.

"٢- ونود التذكير، في هذا الصدد، بأن أول قرار اعتمده بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.

"٣- كما نود التذكير بأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لترع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨، أولت أولوية قصوى لتحقيق هدف نزع السلاح النووي.

"٤- وعلاوة على ذلك، انتهت محكمة العدل الدولية، في رأيها الاستشاري الصادر في عام ١٩٩٦، إلى أن هناك التزاماً بالسعي بحسن نية لمواصلة واختتام مفاوضات تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشتى جوانبه تحت إشراف دولي صارم وفعال.

"٥- وكذلك، أعاد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ تأكيد التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالسعي الجاد لإزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.

"٦- وبناء عليه، تكرر المجموعة ما أوضحت في بيانها المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بما مفاده أن "تحقيق نزع السلاح النووي الشامل مازال يشكل أولوية قصوى".

"٧- وتود مجموعة الـ ٢١ أن تسترعي الانتباه إلى مساهماتها التالية في المداولات التي جرت في إطار هذا المؤتمر بشأن نزع السلاح النووي:

- ورقة العمل المقدمة بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي (CD/36/Rev.1)؛

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

- ورقة العمل المقدمة بتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي (CD/116)؛
- ورقة العمل المقدمة بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ (CD/341)؛
- مشروع الولاية المقدم بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ بشأن لجنة مخصصة للبند ٢ من جدول الأعمال (CD/819)؛
- اقتراح مقدم بتاريخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن إنشاء لجنة مخصصة لترع السلاح النووي (CD/1388)؛
- اقتراح يتعلق ببرنامج العمل، مقدم بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (CD/1462)؛
- اقتراح مقدم بتاريخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن برنامج العمل (CD/1570)؛
- مشروع مقرر وولاية مقدم بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي (CD/1571)

"٨- والمجموعة إذ تشدد على التزامها القوي بتحقيق نزع السلاح النووي فهي تؤكد من جديد استعدادها لمباشرة مفاوضات بشأن وضع برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية إزالةً تامة في إطار زمني محدد، ويشمل وضع اتفاقية للأسلحة النووية.

"٩- ونرى، بناء عليه، أن وضع اتفاقية دولية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية سيشكل خطوة هامة في إطار برنامج مرحلي لإزالة الأسلحة النووية إزالةً تامة في إطار زمني محدد.

"١٠- وتشدد المجموعة، في هذا الصدد، على ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية للشفافية والتحقق والارجعة على كافة التدابير المتخذة في مجال نزع السلاح النووي.

"١١- والمجموعة، إذ تحيط علماً بالتدابير التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الحد من الأسلحة النووية، وإذ تشجعها على اتخاذ تدابير إضافية من هذا القبيل، فهي تعرب مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء بطء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي وإزاء عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم فيما يتعلق بإزالة ترساناتها النووية إزالةً كاملة.

"١٢- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ من جديد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطان إلى حد كبير ويعزز أحدهما الآخر.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

١٣- وتعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن قلقها المستمر إزاء عدم إحراز أي تقدم في مجال تنفيذ المقررات والقرارات ذات الصلة بشأن الشرق الأوسط التي اتخذت في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، ونتائج المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكذلك تعرب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن بالغ قلقها باستمرار لعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية الصريح بإزالة ترساناتها النووية إزالةً تامةً تحقيقاً لهدف نزع السلاح النووي، وتحث المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها قانوناً بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

١٤- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن إحراز تقدم في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بشئى جوانبهما أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد على أن الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح النووي، والنهج المتبعة على الصعيدين العالمي والإقليمي، فضلاً عن تدابير بناء الثقة، ترتيبات تكمل بعضها البعض الآخر ويجب، حيثما أمكن، أن تكون متزامنة لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

١٥- وهناك، أيضاً، حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في المبادئ الإستراتيجية والسياسات الأمنية بغية الحد قدر الإمكان من خطر استعمال تلك الأسلحة في يوم من الأيام وتيسير عملية إزالتها.

١٦- وريثما يتحقق هدف إزالة الأسلحة النووية إزالةً تامةً، تؤكد المجموعة من جديد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إبرام صك شامل، غير مشروط، وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وتذكر المجموعة، في هذا الصدد، بما ورد في الفقرتين ٣٢ و ٥٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي الدورة الأولى المكرسة لنزع السلاح، حيث تم التشديد على ضرورة وضع ترتيبات فعالة، حسب الاقتضاء، لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها.

١٧- وتركز مجموعة الـ ٢١ على أهمية انضمام جميع الدول إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يجب أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي، في جملة أمور أخرى. وتبين المجموعة مرة أخرى أن التزام كافة الدول الموقعة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، التزاماً راسخاً بتحقيق نزع السلاح النووي أمر ضروري إن أريد تحقيق أهداف المعاهدة على أتم وجه.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

"١٨- وتعيد مجموعة الـ ٢١ تأكيد الشرعية المطلقة للمساعي الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعرب عن تصميمها على تعزيز تعددية الأطراف كمبدأ أساسي يتبع في المفاوضات التي تجرى في هذين المجالين.

"١٩- وبناء عليه، تدعو مجموعة الـ ٢١ إلى بذل جهود مجددة للخروج من المأزق الحالي الذي يعوق نزع السلاح النووي، ولا سيما اعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لمؤتمر نزع السلاح.

"٢٠- وتقترح مجموعة الـ ٢١، على ضوء التزامها القوي بتحقيق نزع السلاح النووي، اتخاذ التدابير الملموسة التالية تعزيزاً لهدف نزع السلاح النووي:

- إعادة تأكيد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية الصريح ببلوغ هدف إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة؛
- إلغاء دور الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية؛
- اعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، كإلغاء حالة الاستنفار النووي وخفض مستوى التأهب في نظم الأسلحة النووية؛
- التفاوض على صك شامل، غير مشروط، وملزم قانوناً بإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها؛
- التفاوض على اتفاقية بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها حظراً كاملاً؛
- التفاوض على اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة النووية وتدمير تلك الأسلحة، بهدف إزالتها بصورة شاملة، غير تمييزية ويمكن التحقق منها في إطار زمني محدد".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد حموي، سفير الجمهورية العربية السورية على بيانه بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١. وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا الموقر، السفير بوجا.

السيد بوجا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود، على غرار ما فعلته مجموعة الـ ٢١، أن أنتهز هذه الفرصة لأهنتكم على تسلمكم مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي بأن أؤكد لكم تعاون إندونيسيا التام معكم ودعمها الكامل لكم في تأدية مهامكم. وأود إبلاغكم، أيضاً، بأن إندونيسيا تنضم إلى البيان الذي قدمته سورية بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١.

السيد بوجا (إندونيسيا)

وتولي إندونيسيا أهمية كبيرة لإزالة الأسلحة النووية إزالةً كاملةً. ونحن نشدد على ضرورة مواصلة الحوار والمفاوضات على جميع المستويات بغية تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إزالةً تامة. ونود التذكير، بالإضافة إلى ذلك، بأن مسألة نزع السلاح النووي نوقشت مناقشة مستفيضة استغرقت وقتاً طويلاً من الزمن وبأن الجهود مازالت تبذل في هذا الصدد.

ثم إن، الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨، تولى الأولوية القصوى لهدف نزع السلاح النووي. وفي محافل أخرى، وافقت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي على خطة العمل المتصلة ببذل جهود منهجية وتدرجية لتحقيق نزع السلاح النووي، وهي الخطة المعروفة، أيضاً، بخطة الخطوات العملية الـ ١٣.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى نحو ما أبرزه بيان مجموعة الـ ٢١، هناك عدد لا يحصى من وثائق العمل الصادرة عن المؤتمر والتي تحتوي اقتراحات تتصل بشتى جوانب نزع السلاح النووي، تشمل جدولاً زمنياً وتدابير عملية. وبإمكاننا أن نستعرض تلك الوثائق من جديد، نظراً إلى أن أغلبيتها لا يزال يصلح لأعمالنا اليوم. ونعتقد بأن هذه الاقتراحات والاتفاقات الموجودة ستساعد على إحراز تقدم إضافي في مفاوضات نزع السلاح النووي الجارية في إطار هذه الهيئة الموقرة.

ليس نزع السلاح النووي خياراً بل هو تعهد. هذا التعهد عززته الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي يتعين بمقتضاها على الدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزامها الصريح بتحقيق هدف إزالة ترساناتها النووية إزالةً كاملة.

ونوافق على أننا بحاجة إلى خلق بيئة مؤاتية لنزع السلاح النووي. ونرى أيضاً ضرورة تداعم البيئة الأمنية الدولية وجهود نزع السلاح النووي. والواقع أن نزع السلاح النووي سيسهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الدولي. أما الخوف من انتشار الأسلحة النووية ووقوعها في أيدي الإرهابيين فسيظل قائماً ما بقيت الأسلحة النووية موجودة.

ونعتقد، أيضاً، بأن عدم الانتشار بشتى جوانبه أمر هام للغاية ولكنه لن يحل المشكلة بالضرورة ما لم تتخذ إلى جانبه تدابير كافية لنزع السلاح. والضمان الوحيد لتفادي هذا السيناريو الكارثي هو التخلص من تلك الأسلحة المريعة.

ولقد لعبت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية دوراً هاماً، من جهتها، يدعم هدف التخلص من مخاطر الأسلحة النووية. ووفت إندونيسيا ودول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي. واتخذنا تدابير أخرى، أيضاً، كالامتنال لأحكام البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

السيد بوجا (إندونيسيا)

وبناء عليه، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم إضافي في الجهود التي تبذلها لتزع السلاح النووي وبلوغ هذا الهدف بأسلوب يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

إن الأمن الدولي موضوع يهم بلداً بعينه بل هو يهم جميع البلدان. ومن هذا المنطلق، وُجِّه نداء قوي في جميع أرجاء العالم لتزع السلاح النووي. ولقد استمعنا إلى نداءات من هيئات المجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميين، ومحافظي مدن، ومحامين، وعلماء، وتحالفات رجالية ونسائية، ومجموعات مختلفة مؤلفة من كافة عناصر المجتمع.

وبهذه الروح، يتطلع وفدي إلى العمل مع وفود أخرى لمحاولة إيجاد نهج مشترك ومستديم لإزالة الأسلحة النووية إزالةً تامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بوجا سفير إندونيسيا على البيان الذي أدلى به والكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس، هو والسفير حموي من قبله.

لا يوجد أي متكلم آخر على قائمتي. هل يود أي وفد أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يوجد أحد على ما يبدو.

لدي بعض الإعلانات التي أود تقديمها بشأن جدولنا الزمني.

فيما يتعلق بأصحاب المعالي الذين سيحضرون جلساتنا في الأسبوع القادم، يشرف الأمين العام كما يشرفني الإحاطة علماً بالعدد الكبير من الشخصيات المرموقة التي أكدت، حتى الآن، رغبتها في إلقاء كلمة أمام المؤتمر: فلدي على قائمة المتكلمين للأسبوع القادم أسماء نائب رئيس، وسبعة وزراء شؤون خارجية، وأربعة نواب لوزراء خارجية، ووزير دولة للشؤون الخارجية. ولكن القائمة ليست نهائية بعد. لذا نستصوب التمهل حتى جلستنا العامة القادمة لتوزيع القائمة النهائية.

ولكن يمكنني أن أعلن، منذ الآن، أننا سنعقد جلتين يوم الثلاثاء ٤ آذار/مارس، إحداهما صباحاً والأخرى بعد الظهر، ويحتمل أن نعقد جلسة قصيرة أخرى يوم الأربعاء ٥ آذار/مارس.

وأود أن أبلغ الوفود، أيضاً، ببعض التعديلات التي طرأت على الجدول الزمني لجلساتنا. وقد سبق أن أبلغتها إلى منسقي المجموعات الإقليمية خلال المشاورات الرئاسية التي أجريت يوم أمس. وأول هذه التعديلات يخص المناقشة غير الرسمية التي ستجرى بشأن البند ٥ من جدول الأعمال. لقد اضطر السفير بيتكو دراغانوف إلى المغادرة إلى عاصمة بلده؛ وبسبب هذا الغياب أعيدت جدولة المناقشة المذكورة لتجرى في تمام الساعة ١٠/٠٠ من يوم الجمعة ٢٩ شباط/فبراير عوضاً عن بعد ظهر هذا اليوم.

الرئيس

والتعديل الثاني يخص الجلسات غير الرسمية المزمع عقدها يومي ١١ و١٢ آذار/مارس. هذه الجلسات تهدف لتمكين منسقي بنود جدول الأعمال من أن يعرضوا علينا شفويًا العناصر الرئيسية المضمنة في تقاريرهم التي ستقدّم إلى الرئيس. وستتاح للزملاء فرصة أخرى للإعراب عن آرائهم ومواقفهم بعد الاستماع إلى المنسقين. وهذه الجلسات هي جلسات غير رسمية بحتة تستغرق كل واحدة منها قرابة نصف الساعة. وسيترأسها منسقون. والهدف المنشود هو في الواقع تعزيز الشفافية. ولقد كانت المواعيد المحددة لها في البداية قريبة جداً من موعد التقييم الذي سيجرى يوم ١٣ آذار/مارس. لذا استصوبنا، كرؤساء المؤتمر الستة، تنظيم تلك الجلسات في موعد أسبق بقليل وهو يوم الخميس ٦ آذار/مارس. وستعالج بنود جدول الأعمال من ١ إلى ٤ خلال الجلسة الصباحية بينما تُتناول البنود ٥ إلى ٧ بعد ظهر نفس اليوم. سيضع منسقو بنود جدول الأعمال بعد ذلك النسخة النهائية لتقاريرهم التي سيقدمونها إلى الرئيس يوم الاثنين، ١٠ آذار/مارس. ولقد أعدت الأمانة نسخة منقحة من الجدول الزمني لجلسات الأسابيع ٦ و٧ و٨. وستوزع عليكم الآن.

أعتقد بأننا أهيّنا بذلك عملنا لهذا اليوم. ستعقد الجلسة الرسمية القادمة للمؤتمر في هذه القاعة في تمام الساعة ١٠/٠٠ من يوم الخميس ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

-----